مصطلح "القطع والحال"
بين التثبّت والاضطراب

الأستاذ المساعد الدكتور

إبراهيم يعقوب الحسّان

كلية الإمام الأعظم «رحمه الله» قسم اللغة العربية- بغداد

ملخص البحث:

إن للمصطلحات مكانة عظيمة في أي علم من العلوم؛ لأنها مفاتيح العلوم « ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها، عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية... فإذا استبان خطر المصطلح العلمي في كل علم، توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع، وحصنه المانع من دون أن يلابسه بالعلوم الأخرى، فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته، متى فسد فسدت صورته.

ومن هنا يمكننا القول إن العلاقة بين العلم ومصطلاحاته هي علاقة تعاوضية، فلا يمكن للمعرفة العلمية أن تقوم بدون مصطلح فني، ولا يمكن للمصطلح العلمي أن يلغي وجود المضمون المعرفي، فمتى حضر احد الطرفين ألغى وجود الآخر.

فالمصطلح «ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة، ومن تتأتى أهمية البحث في مصطلحي القطع والحال كونهما مسألةٌ خلافيةٌ لم ترد في كتب الخلاف النحوي، وإنما جاءت متفرقةً في كتبٍ أشارت إليها عرضاً كما في كتب التفسير، أو كتب اعراب القرآن.

والبحث يتناول بالعرض، والتحليل مصطلحي القطع والحال ويحاول أن يجمع أشتات المسألة ويضعها بين يدي القارئ الكريم.

المقدمة

الحمد لله الذي نهج لنا سبل الرشاد، وهدانا بنور الكتاب، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلواته وسلامه على خاتم أنبيائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده، وعلى آله الكرام الطيبين، وصحبه الذين فتحوا البلاد، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد، وبعد:

إن للمصطلحات مكانة عظيمة في أي علم من العلوم؛ لأنها مفاتيح العلوم «ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها، عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية... فإذا استبان خطر المصطلح العلمي في كل علم، توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع، وحصنه المانع [من دون أن يلابسه بالعلوم الأخرى]، فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته، متى فسد فسدت صورته»[1].

ومن هنا يمكننا القول إن العلاقة بين العلم ومصطلاحاته هي علاقة تعاوضية، فلا يمكن للمعرفة العلمية أن تقوم بدون مصطلح فني، ولا يمكن للمصطلح العلمي أن يلغي وجود المضمون المعرفي، فمتى حضر احد الطرفين ألغى وجود الآخر[2].

فالمصطلح «ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة، وقد ازدادت أهمية المصطلح، وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر، الذي أصبح يوصف بأنه: مجتمع معلومات أو مجتمع المعرفة، حتى إن الشبكة العالمية للمصطلحات في فينا بالنمسا اتخذت شعارا: لا معرفة بلا مصطلح»[3].

(١) قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح: ١١.
(٢) ينظر: كلمة مصطلح بين الصواب والخط: ٣، مجلة اللسان العربي م١٨، ج٢، ١٩٨٠.
(٣) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: ٢٦٥.

قال الجاحظ ت ٢٥٥هـ: «إن لكل صناعة ألفاظا قد حصلت لأهلها بعد امتهان سواها فلم تلزق بصناعتهم، إلا بعد أن كانت مشاكلا بينها وبين تلك الصناعة»[١].

وهذا البحث النحوي يتناول المصطلح النحوي الكوفي، لدراسة الفكر النحوي لهذه المدرسة من خلال المصطلحات النحوية التي استعملتها وأفادت منها ووظفتها في مسائل النحو؛ وذلك لأن معرفة النحو مرهونة بمعرفة مصطلحات. فالنحو بوصفه صناعة لابد فيه من اصطلاحات تكون أعلاماً على الموضوعات والمعاني التي يطلقها أصحاب هذه الصناعة فيفهمها الدارسون من أهلها.

وقد بدا لي أن أتناول مصطلح القطع والحال التي وقفت عندها من حيث جذر المفردة، وعلاقة المعنى اللغوي باشتقاق الاصطلاح، والوقوف على طبيعة هذا الاصطلاح، ومتابعته من حيث الاستقرار أو عدمه، وموقف المدارس أو المذاهب النحوية من هذه الاصطلاحات، وتمسكها باصطلاحات دون غيرها، وإيثارها اصطلاح على اصطلاح، وتتأتى أهمية البحث كون مصطلحي القطع والحال مسألةٌ خلافيةٌ لم ترد في كتب الخلاف النحوي، بل جاءت متفرقةً في كتبٍ التفسير، أو كتب اعراب القرآن ومعانيه. وقد سار البحث على نهج مرسوم فجعلته في مبحثين:

- المبحث الأول: وقد عني بالمصطلح عموماً وما يتصل به من قضايا، ومن ثم عرجت على مصطلحي القطع والحال.

- المبحث الثاني: وجعلته مبحثاً تطبيقياً لما ذكرته عن المصطلحين، وقد حاولت فيه تحليل النصوص الواردة عند ذاكري المصطلح بصورة علمية تتماشى وما يؤول اليه البحث. وخلص البحث في النهاية إلى جملة من النتائج التي تمخضت عن الدراسة.

(١) الحيوان: ٣/ ٣٦٨.

المبحث الأول:
المصطلح النحوي تأريخ وتطوّر

إن المصطلح في اللغة مشتق من صلح، يصلح، ويصلح، والصلاح نقيض الطلاح، والصلح: تصالح القوم بينهم، يقال: صلح الشيء يصلح صلاحا، وصلح، صلوحا، وأصلحه ضد أفسده، وصالحه مصالحة وصلاحا، واصطلحا واصالحا وتصالحا واصتلحا كل ذلك بمعنى واحد[١]. ومن هذا المعنى اللغوي أخذ المدلول الاصطلاحي «إذ لابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[٢].

ويعرف المصطلح عند المحدثين بأنه: «مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح وهو تعبير ضيق في دلالته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى»[٣].

فالمصطلح هو: العرف الخاص[٤]؛ لأنه «اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول لمناسبة بينهما، أو لفظ معين بين قوم معينين»[٥].

وهذا الاتفاق إن تم بين جماعة المحدثين نتج عنه مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه تفتق عن مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا[٦]، إلا أن التزام الدقة مطلوب في استدلال اللفظ على

---

(١) ينظر مادة (صلح): العين: ٣/ ١١٧.
(٢) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: ٦.
(٣) الأسس اللغوية لعلم المصطلح: ١١.
(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٤/ ٢١٧.
(٥) التعريفات: ٢٢.
(٦) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ٢٢.

ذلك المعنى أو بيان العلاقة بين المفاهيم، وإلا اعتور اللبس ذلك المراد[1].

وهكذا صار المصطلح في العصر الحديث أداة من أدوات التفكير ووسيلة من وسائل التفاهم والتواصل بين الناس، أو في الأقل بين طبقة أو فئة خاصة في مجال محدد من مجالات المعرفة[2]، والأصح إن المصطلح أصبح حقيقة عرفية خاصة.

ومع التطور السريع في مختلف مجالات الحياة وما صحب هذا التطور من ازدياد هائل في عدد المفاهيم استدعى ذلك نشوء علم «يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها»[3]، وهو ما يعرف بـ علم المصطلح.

ومن هنا نشأ هذا العلم، وبدأ في وضع ضوابط الاصطلاح ومناهج دراسته بوصفه أسلوبا تضبطه خطة وقواعد تنير سبيل الباحث عن الحقيقة وتعينه على الوصول إلى نتائج معينة[4]، فقد نظر إلى المصطلح من زاويتين، الأولى: عامة تتناول المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقا للعلاقة القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريبا وفي حقول المعرفة كافة، والأخرى: خاصة تقتصر على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة، إذ لكل فئة أو طبقة اصطلاحاتها التي تعبر بها عن مناحي حياتها المختلفة[5].

ولوضع المصطلح في اللغة العربية مصادر كثيرة، هي: الاشتقاق والترجمة والتعريب والمجاز والمصطلحات التراثية والنحت[6]، وهذه الوسائط جعلت اللغة العربية « أقدر

(١) مقدمة في علم المصطلح: ١٧ - ١٨.
(٢) ينظر: المصطلح النقدي في نقد الشعر: ٩.
(٣) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: ٢٣٣-٢٣٤.
(٤) ينظر إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي: ٩٢ (بحث).
(٥) ينظر: كلمة مصطلح بين الصواب والخط: ٤_٧ (بحث).
(٦) ينظر: بحوث مصطلحية: ١٧، وعلم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية: ١٧.

اللغات على وضع المصطلحات...، وذلك للعلاقة القائمة بين الصيغ الصرفية العربية والمفاهيم العامة في الوجود»[١].

الحال في اللغة: «صفة الشيء يذكر ويؤنث، فيقال: حال حسنٌ، وحال حسنةٌ» [٢]. وهو في اصطلاح النحاة «الوصف الفضلة المسوق لبيان هيأة صاحبه أو تأكيده أو عامله أو مضمون الجملة قبله» [٣]. والحال من المصطلحات المشتركة بين نحويي المدرستين، فقد استعمله البصريون، إذ ذكره الخليل في قوله: «النصب خزانة النحو، والبصرة خزانة العرب، أي معولهم عليه أكثر من سائره والنصب في الحال والقطع والوقف وإضمار الصفات» [٤]. وتابعه سيبويه في استعماله هذا الاصطلاح. فأفرد له باباً في كتابه، قال في مستهله: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول...» [٥]. وتابعهما في هذا المبرد [٦]، وابن السراج [٧].

واستعمل الكوفيون مصطلح (الحال) أيضاً، فأورده الفراء في معانيه، إذ قال في قوله تعالى: [مخلقةٍ وغير مخلقة][٨]: « ويجوز مخلقةً وغير مخلقةٍ على الحال، والحال تنصب في معرفة الأسماء ونكرتها، كما تقول: هل من رجل يضرب مجرداً. فهذا حال وليس

(١) مقدمة في علم المصطلح: ٣٧.
(٢) المصباح المنير: ١/ ٢١٦، وينظر: المعجم الوسيط: ١/ ٢٠٨.
(٣) شرح الحدود النحوية: ١٠٩، وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٤، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٦٥ - ٣٦٦.
(٤) العين: ٤/ ٢٠٩.
(٥) الكتاب: ١/ ٤٤.
(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٦٨.
(٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٥٨.
(٨) الحج: ٥.

بنعت»[1]. وكذلك استعمله أبو العباس ثعلب[2].

أما مصطلح القطع فقد ذكره ابن منظور ت ٧١١هـ، بكلام طويل عن مادة (قطع)، وما جاء من اشتقاقات عن هذه المادة، قائلاً: «كل ما مر في هذا الباب من هذه الألفاظ فالأصل واحد والمعاني متقاربة وإن اختلفت الألفاظ، وكلام العرب يأخذ بعضه برقاب بعض، وهذا دليل على أنه أوسع الألسنة[3].

وهذا يعنى أن أصطلاح (القطع) قد أنبثق عن تلك الرقاب من الكلام المتجانس في أخذ البعض عن البعض، إذ المداليل المتعددة للمادة الواحدة قد ترجع لجذر مشترك في المحتوى. فالمعاني المتعددة في مادة (قطع) لا تخرج عن هذا المدلول فهي متقاربة في معنى من تلك المعاني كالفصل أو القطع أو السقوط أو الهجر أو الصرم وما إلى ذلك[4] من معنى يقترب من هذا أ، من ذاك بملمح مرده إلى أصل أو مدلول موحد!

ولأجل إبراز وتبين أصطلاح (القطع) - عند الكوفيين،لا نبتعد عن التفاسير، والذي يتضح تدريجياً من خلال النصوص المعتمدة في هذه التفاسير، والمنقولة عن الكوفيين أصحاب المصطلح، اذ المستقر عند النحويين أن الكوفيين استعملوا مصطلح القطع في كثيرٍ من عباراتهم على ما سماه البصريون الحال، قال ابن شقير: « وكذلك:﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ [سورة النحل: ٥٢]، ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [سورة البقرة: ٩١]، معناه: وله الدين الواصب، وهو الحق المصدق، وكذلك:﴿ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ [سورة مريم: ٢٥] معناه: تساقط عليك الرطب الجني، فلما أسقط الألف واللام نصب على

(١) معاني القرآن: ٢/ ٢١٥ - ٢١٦.
(٢) ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ١٧٦.
(٣) لسان العرب ١١/ ٢٢٠ -٢٢٨ (مادة:قطع).
(٤) ينظر: لسان العرب ١١/ ٢٢٠ - ٢٢٨ (مادة:قطع).

قطع الألف واللام»[1].

ونقل عن الكسائي أنه كان يقول: «رأيت زيداً ظريفاً، فينصب ظريفاً على القطع، ومعنى القطع: أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفةً، وهو نكرةٌ انقطع منه وخالفه»[2]

وقال أبو جعفرٍ النحاس في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] «﴿مُصَدِّقًا﴾ نصبٌ على الحال، وعند الكوفيين على القطع»، وقال ابن السراج:[4] «قال الأخفش: ﴿وَجِيهًا﴾ [سورة آل عمران: ٤٥] منصوبٌ على الحال، وقال الفراء: هو منصوبٌ على القطع».

و قال الزجاج في قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ٤٥]،: إن «﴿وَجِيهًا﴾ منصوبٌ على الحال، المعنى: إن الله يبشرك بهذا الولد وجيهاً في الدنيا والآخرة، والفراء يسمي هذا قطعاً كأنه قال: عيسى ابن مريم الوجيه، فقطع منه التعريف»[5].

ووذكر الرازي في قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [سورة البقرة: ١٣٥]، في إعراب ﴿حَنِيفًا﴾ «أنه نصب على القطع أراد: بل ملة إبراهيم الحنيف فلما سقطت الألف واللام لم تتبع النكرة المعرفة فانقطع منه فانتصب، قاله نحاة الكوفة» [6].

وهو ما ذهب اليه الزجاج ايضا من أنه نصب على الحال من إبراهيم، كقولك: رأيت

(١) المحلى في وجوه النصب ١/ ٦٨.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ٢١٥- ٢١٦.
(٣) إعراب القرآن: ١/ ١٠٣.
(٤) الأصول في النحو: ١/ ١١٥.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٣٤١، ٣٤٢.
(٦) مفاتيح الغيب ٤/ ٧١.

وجه هند قائمةً[1]. بينما يرى الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [سورة المسد: ٤] أن ﴿ حمالة ﴾ منصوبة على القطع[2]، وهي قراءة عاصمٌ، وعيسى بن عمر، والحسن البصري، وزيد بن علي، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وابن محيصن، وابن أبي إسحاق، بالنصب[3].

وذكر الزجاج في قوله تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾، أن ﴿ وَجِيهًا ﴾ منصوبٌ على الحال، المعنى أن الله يبشرك بهذا الولد وجيهاً في الدنيا والآخرة، والفراء يسمي هذا قطعاً، كأنه قال: عيسى بن مريم الوجيه، فقطع منه التعريف»[4].

وذكر السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾ [سورة النساء: ٣٨]، أن ﴿ قَرِينًا ﴾ منصوبٌ على القطع»[5].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه- للزجاج: ١/ ١٨٦ - ١٨٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣/ ٢٩٨.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات ٧٠٠، والبحر المحيط- لأبي حيان: ٨/ ٥٢٧.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٤٧.
(٥) الدر المصون: ٢/ ٣٦٣.

المبحث الثاني:
الدراسة التطبيقية

أولاً: عند الكسائي:

فرق ثعلبٌ بين الحال والقطع عندما أوردهما في سياقٍ واحد، فقال: « إذا وقع النسق، والقطع، والحال، والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً»[1].

وقد ذكر فالكسائي القطع بقوله: «﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ [سورة النمل: ٥٢]، ﴿ خَاوِيَةً ﴾ نصب على القطع، مجازه: فتلك بيوتهم الخاوية، فلما قطع منها الألف واللام نصب على الحال، وكقوله: ﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾»[2]. حيث ذهب إلى أن الاسم المقطوع يكون معرفاً بـ«ال» في قول امرئ القيس:

وقوفاً بها صحبي على مطيهم يقولون: لا تهلك أسىً وتجمل[3]

فأصل «وقوفاً» الوقوف، وعندما تحذف الألف واللام ينتصب على القطع، ولابد أن يكون الأصل فيه نعتاً للمعرفة، وذكره ثعلبٌ و أبو بكرٍ بن الأنباري وابن شقيرٍ وابن خالويه عن الكسائي[4].

ولعل السبب هنا ان الكسائي أولى بهذه النسبة من الفراء في ابتداع اصطلاح «القطع»، ففي قوله تعالى: ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾[سورة النحل: ٢١]، ذكر النحاس: عن الكسائي

(١) مجالس ثعلب: ١/ ١٤٦.

(٢) معاني القرآن- لعلي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩ه): ١/ ٢٠٨.

(٣) ديوان امرئ القيس: ٢٨٣.

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٥٦، والمحلى في وجوه النصب: ١٠٣، ١٠٤، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٢٥، ومجالس ثعلب: ١/ ٣٢٤، ٣٩١.

قوله: ويجوز النصب على القطع[1]، وهو ما اصطلح عليه الفراء في الشاهد القرآني نفسه[2]، ونجد في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴾ [سورة آل عمران: ١٩٥]، قال الكسائي في ﴿ ثَوَابًا ﴾: انتصب على القطع، وقال الفراء: على التفسير»[3] وذكر أنه مذهب الكسائي»[4]، ويمكن أن نعد الكسائي اول من فرق مصطلحي الحال والقطع[5] فأخرج اصطلاح الحال إلى دلالتين، دلالةٌ اتفق عليها الفريقان: البصري والكوفي، وهي الموسومة بالحال، وأخرى لم تثبت عند البصريين، وهي دلالة القطع، وهي خاصةٌ بالكوفيين، وقد أورد أبو حيان ذلك[6].

ومن هنا يصح القول: إن كل قطعٍ هو حالٌ فيما إذا كان الاسم تابعاً لما قبله ونعتاً له، ثم جاء نصبه بعد قطع «ال» التعريف عنه. وفي حالة فقدان هذا الشرط، فالاسم المنصوب حالٌ لا غير لهذا فليس كل حالٍ قطعاً، والعكس هو الصحيح، فإذا ما جاء في السياق ما يسوغ كونه تابعاً لما قبله، ونعتاً له، وفي حالة قطع «ال» التعريف عنه منصوب على القطع على مذهب الكوفيين، فهذا مما يسوغ أن يحمل هذا المنصوب؛ أي: القطع الاصطلاحين معاً؛ أي: الحال والقطع؛ لأن كل قطع حالٌ، وليس كل حالٍ قطعاً، وهذا يعني أن القطع يمكن أن يفسر بالحال، وقد لمع أبو حيان إلى حالاتٍ من هذا النوع عند الكسائي الذي مراده بالقطع هو الحال[7].

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٧
(٢) ينظر: معاني القرآن – للفراء: ٢/ ٩٨.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٤/ ٦٥٥- ٦٥٦.
(٤) الدر المصون: ٢/ ٢٩٠.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦٧ – ٢٦٩.
(٦) المصدر نفسه: ١/ ٢٦٧ – ٢٦٩.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦٩.

والدليل على ما ذهبنا اليه قول السمين الحلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴾، قيل عن ﴿ ثَوَابًا ﴾: «إنه منصوبٌ على القطع، وهو مذهب الكسائي، إلا أن مكيا لما نقل هذا عن الكسائي فسر القطع بكونه على الحال[1] ثم يضيف: «وهما وجهان غريبان يبعد فهمهما»[2]، وتزول الغرابة عن الفهم، بعدما عرفنا أن الكسائي مبتدع اصطلاح القطع؛ ويريد بالقطع الحال[3]، وبهذا تستقيم عبارة مكي من دون أية غرابةٍ عن الفهم، وقد يعضد هذا التوجه- في كون كل قطعٍ حالاً، مما يسوغ مجيء الاصطلاحين معاً في سياقٍ واحدٍ - ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [سورة المدثر] ذكر الفراء « وفي قراءة أبي: ﴿ إنها لإحدى الكبر نذيرٌ للبشر ﴾ بغير ألفٍ فمما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته، ونصبه على القطع وعلى الحال لكان أحسن تبيانا، وإذا حسن فيه المدح فهو وجه ثالث»[4] أي: القطع وجه، والحال وجه ثان، والمدح والذم وجه ثالث، وما جاء عند ابن خالويه في إعراب ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ «ومن قرأ ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ بالنصب؛ وهي قراءة عاصمٍ نصب على الحال والقطع»[5].

ثانياً: عند الفراء:

يرى الفراء[6] أن الحال لا تكون إلا مبينةً، فلا تكون حيث يدل ما قبلها عليها، بل لا بد فيها من تجدد فائدةٍ، نحو: «عبد الله في الدار قائماً»، فـ«في الدار» إنما يدل على كونٍ

(١) الدر المصون: ٢/ ٢٩٠، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٨٥.
(٢) الدر المصون: ٢/ ٢٩٠.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢٦٩.
(٤) معاني القرآن: ١/ ٣٠٩، ٣/ ٢٠٥.
(٥) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٥.
(٦) معاني القرآن: ١/ ٢١٢، ١٤٢، ٢/ ١٠٤.

مطلقٍ، و« قائماً» قيد ذلك الكون، وجدد معنى لم يكن في «الدار» ليدل عليه، فلو قلت: «عبد الله على الفرس راكباً»، و« زيدٌ في الحمام عرياناً»، لم يكن ذلك حالاً، بل هذا عنده منصوبٌ على القطع، والمنصوب على القطع عنده هو الذي يدل ما قبله عليه، ألا ترى أن: «على الفرس» يشعر بالركوب، و« في الحمام» يشعر بالعري.

ويرى[1] أيضاً أن القطع يكون في نحو: «قام زيدٌ الظريف»؛ إذ كان «زيدٌ» لا يعرف إلا بـ« الظريف»، فيجوز أن تسقط منه الألف واللام، فينتصب على القطع، فتقول: «قام زيدٌ ظريفاً»؛ لأن «زيداً» يدل عليه حالة نصبه، كما يدل عليه حالة رفعه لكونه لا يعرف إلا به، فمتى ذكرت الاسم العلم سرى الذهن إلى الوصف.

وذهب إلى أن المنصوب على القطع لا يكون إلا حيث يراد به التأكيد كما مثل.

وأجاز الكوفيون[2] غيره النصب على القطع، حيث يراد به التأكيد كما مثل، وحيث لا يراد به التأكيد، وأجازوا أن تقول: «جاء زيدٌ أزرق»، على ألا يكون حالاً، بل منصوباً على القطع.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء من إنكار الحال المؤكدة ذهب إليه السهيلي، قال: «الحال التي يسمونها مؤكدةً للفعل، وزعموا أن منها قوله تعالى:[3] ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [سورة النساء: ٧٩]، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، إنما هو بظن منهم، ولا وجود للحال المؤكدة في كلام فصيح، لا تقول: «ضربت زيداً مضروباً»، ولا «تكلم عمروٌ متكلماً»؛ لأن الفعل إنما يؤكد بفعلٍ مثله، أو بالمصدر الذي هو أصله، وهو مضمنٌ في لفظه[4].

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢١٦.

(٢) التذييل والتكميل: ٩/ ١٣.

(٣) معاني القرآن- للأخفش: ١/ ٢٦٢، وإعراب القرآن- للنحاس: ١/ ٣١٤.

(٤) معاني القرآن- للأخفش: ١/ ١٤٤، والبحر المحيط- لأبي حيان: ١/ ٤٧٥.

وأما الحال فصفةٌ للفاعل أو للمفعول، فكيف يؤكد الفعل بما هو صفةٌ لغيره؟. وأيضاً فإن في الحال ضميراً فاعلاً، فحكمه حكم جملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، والشيء الواحد لا يؤكد بجملةٍ، ولا بما فيه زيادةٌ على معنى الفعل، بل في الفعل زيادةٌ على معنى المصدر، وهو المضي والاستقبال»[1].

و قال الفراء[2]: « وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾ [سورة المائدة: ٤١] إن شئت رفعت قوله: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾ بـ﴿ وَمِنَ ﴾، ولم تجعل ﴿ وَمِنَ ﴾ في المعنى متصلةً بما قبلها، كما قال الله: ﴿ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ ﴾ [سورة فاطر: ٣٢]، وإن شئت كان المعنى: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء، ولا من الذين هادوا، فترفع حينئذٍ ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ على الاستئناف، فيكون مثل قوله: ﴿ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ ﴾ [سورة النور: ٥٨]، ثم قال تبارك وتعالى: ﴿ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم ﴾ [سورة النور: ٥٨]، ولو قيل: سماعين، وطوافين لكان صواباً كما قال: ﴿ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾ [سورة الأحزاب: ٦١]،

فهذا دليلٌ قاطعٌ على أن القطع غير الحال؛ لأن الفراء قد عطف الحال على القطع مما يفيد المغايرة.

وقد استعمل الفراء النصب على القطع في مواضع[3] عديدةٍ من معاني القرآن، ويتضح من هذه المواضع تفريقه بين النصب على الحال، والنصب على القطع:

قال: «وقوله: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [سورة الزمر: ٦٧] ترفع

---

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٧٩.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٧، ١٢، ١٩٣، ٢٠٠، ٢١٣، ٣٧٧، ٣٨٠، ٤٤٤، ٢/ ٦، ٩٨، ٢١٠، ٢٥٠، ٤٢٥، ٣/ ٦، ١١، ١٣٣، ٢٠٥، ٢٩٨.

﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ بـ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ إذا رفعت الـ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾. ومن قال: ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ رفع ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ بالباء التي في ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾، كأنه قال: والسماوات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع. والحال أجود»[1].

وقال: «وكذلك قوله: ﴿لا تبقي ولا تذر لواحةٌ﴾.... فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته. ونصبه على القطع وعلى الحال، وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث»[2].

❊ ❊ ❊

(١) معاني القرآن: ٢/ ٤٢٥.
(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٠٩.

نتائج البحث

١. إن القطع مصطلح من مصطلحات الخلاف النحوي؛ لم تذكره كتاب الخلاف النحوي التي وصلت الينا، بل جاء مبعثراً في كتب التفسير واعراب القرآن.

٢. خلط النحويون بين هذين المصطلحين؛ لذلك أطلق كثير منهم الأحكام على هذين المصطلحين موحداً بينهما، بل استعملاهما بعضهم يدل على ارتباك الفراء واضطرابه في استعمال المصطلحات.

٣. لم يكن الفراء أول من ابتكر مصطلح القطع فقد سبقه إلى ذلك الكسائي.

٤. ذهب الكسائي وعامة الكوفيين إلى أن الاسم المقطوع يكون معرفاً بـ«ال»، وعندما تحذف الألف واللام ينتصب على القطع، ولابد أن يكون الأصل فيه نعتاً للمعرفة.

٥. استعمل الفراء النصب على القطع في مواضع عديدةٍ من معاني القرآن، ويتضح من هذه المواضع تفريقه بين النصب على الحال، والنصب على القطع.

٦. الفرق بين القطع والحال ذكره أبو حيان بقوله: « إن الفراء فرق فزعم أن ما كان فيما قبله دليلٌ عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوبٌ على الحال»[1].

(١) البحر المحيط: ١/ ٢٦٩.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. أسس اللغوية لعلم المصطلح: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، د. ت .

٢. أصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة (بيروت- لبنان)، ١٤٢٠ه- ١٩٩٩م.

٣. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. غازي زاهد، مطبعة العاني- بغداد.

٤. إعراب ثلاثين سورة بن خالويه، دار السرور- بيروت.

٥. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط١، دار القلم- دمشق، ١٩٨٦م.

٦. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر(بيروت- لبنان)، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧. بحوث مصطلحية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، ط١، ٢٠٠٦م .

٨. التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار كنوز إشبيليا - الرياض، ٢٠١٠م.

٩. التعريفات: للشريف الجرجاني، باعتناء: د. احمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٨٦ .

١٠. الجامع لأحكام القرآن الطبري، تحقيق: د. أحمد عبد الرزاق البكري، ومحمد عادل محمد ومحمد عبد اللطيف خلف، ومحمود مرسي عبد الحميد، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١١. الحيوان للجاحظ، ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٤هـ.

١٢. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف- مصر.

١٣. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف - مصر، ١٩٨٨م.

١٤. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابلي الحلبي وشركاه، د٠ ت .

١٥. شرح الحدود النحوية: للفاكهي، دراسة و تحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، بيت الحكمة، بغداد، د. ت .

١٦. شرح القصائد لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، ١٩٦٣.

١٧. شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، ط٢، ١٩٨٤ .

١٨. علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٨ .

١٩. علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، د. ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨ .

٢٠. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠ .

٢١. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤ .

٢٢. كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣،٢٠٠٤ .

٢٣. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: للتهانوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٩٨ .

٢٤. لسان العرب لابن منظور، ط٢، دار صادر- بيروت، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

٢٥. مجالس ثعلب، تحقيق: د. عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف – مصر، ١٩٥٠ .

٢٦. المحلى في وجوه النصب لابن شقير البغدادي تحقيق: فخري قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة(بيروت- لبنان)، ١٩٨٥م.

٢٧. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، دراسة وتحقيق: د. حاتم الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥م.

٢٨. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ٢٢.

٢٩. المصطلح النقدي في نقد الشعر: إدريس ناقوري، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا، ط٢، ١٩٨٤ .

٣٠. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: د. عصام نور الدين، دار الكتاب العالمي، ط١، ١٩٨٨ .

٣١. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار السرور- بيروت.

٣٢. معاني القرآن للكسائي، أعاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر- القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٣. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٤. معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٨م.

٣٥. المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٤ .

٣٦. مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٥م .

٣٧. نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي، حققه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٢م.

الأبحاث والدوريات:

٣٨. إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي:، د. إبراهيم أحمد ملحم، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعية الماجد للثقافة . ع٣٣، ٢٠٠١ .

٣٩. كلمة مصطلح بين الصواب والخط: د. عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، م١٨، ج٢، ١٩٨٠ .